# لكي لاتتشتت مسؤولية التعليم العالي!!

عبدالرحمن آل الشيخ

عند الحديث عن التعليم العالي وعن الجامعات يتبادر فوراً إلى ذهن المتحدث والمستمع توجيه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني الذي صدر قبل أكثر من شهرين والقاضي بضم جميع الكليات الجامعية التابعة لوزارة التربية والتعليم في جامعة واحدة للبنات تتبع لوزارة التعليم العالي بحكم الاختصاص.. لذلك ظل التساؤل مطروحاً بدون إجابة عما تم حيال هذا التوجيه الكريم وإلى أي مرحلة وصل من التطبيق العملي وما هو التاريخ المحدد لذلك...

ولكن يخشى المتسائل أن توضع بعض العراقيل والمبررات الإدارية وغيرها من اجل عدم إنفاذ هذا التوجيه أو أن يماطل في تطبيقه من قبل أشخاص او جهات ؟؟. لأنه حتى هذه اللحظة مازالت الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم مستمرة في برامجها الخاصة بالكليات مما يوحي للقارئ أن تطبيق هذا التوجيه لديهم ليس بالقريب العاجل.. لذلك نتمنى أن نسمع رأياً حول بدء تطبيق التوجيه الكريم في هذا الشأن.

وحول هذا الموضوع وفي نفس الوقت الذي صدر فيه هذا التوجيه فاجأت وزارة الصحة الجميع بقرار من خلاله تبين انها بقدرة قادرة أعطت لنفسها مسؤولية تعليمية عالية في التعليم الجامعي وقد تتجاوز ذلك إلى ما هو أعلى عندما أعلن معالي وزير الصحة يوم الأربعاء الموافق ٤ - ١٤٢٥ ٨هـ عن إنشاء كلية للطب تابعة لوزارة الصحة كما أعلن معاليه عن إنشاء كلية للتمريض نسائية صحية في المدينة وتحويل عشرة معاهد صحية إلى كليات.

ولتأكيد هذا القرار فقد أعلن الدكتور رضا خليل (مستشار معالي وزير الصحة ) أن كلية الطب التابعة لوزارة الصحة التي أعلن معالي الوزير عن إنشائها ستكون برسوم مالية تتراوح ما بين - ١٢٠ ٦٠ألف ريال سنوياً.. وقد برر سعادة مستشار وزير الصحة ان إنشاء هذه الكلية بسبب أن وزارة الصحة تملك المستشفيات والتي تعتبر أهم مجال للتدريب الطبي ؟؟

حقيقة غريبة أمورنا .. ففي الوقت الذي صدر توجيه سمو ولي العهد حفظه الله بتوحيد التعليم الجامعي تحت مظلة وزارة واحدة نتفاجأ بتفرد وزارة الصحة بإقحام نفسها في أمور التعليم العالي وتعلن من تلقاء نفسها عن إنشاء كلية للطب تشرف عليها الوزارة بالإضافة إلى إنشاء كليات أخرى تدخل ضمن إطار التعليم العالي.. إذن كيف يحدث هذا الأمر وأين دور وكلمة وزارة التعليم العالي التي ظلت صامته حول تشتت التعليم العالي وانفراط مسئوليتها بين العديد من الوزارات والجهات الحكومية.

إن مبرر وزارة الصحة في إنشاء كلية أو كليات مبرر غير منطقي لأن معنى هذا أن وزارة الدفاع ورئاسة الحرس الوطني ووزارة الداخلية من الممكن أن تقوم أيضاً بإنشاء كليات طب بحكم أنه يتوفر لديها مستشفيات تفوق مستشفيات وزارة الصحة من حيث الكفاءة والمقدرة لذلك فإن هذا التبرير يعتبر تبريرا مرفوضا كلياً.

الأمر الآخر أننا في ظل هذه السياسة التعليمية المشتتة قد نرى مستقبلاً أن وزارة البلديات ستقوم بإنشاء كليات عمارة وهندسة وتخطيط أو أن تقوم بدمج المعاهد الفنية التابعة لها وضمها في كلية جامعية واحدة تشرف عليها الوزارة بحكم الاختصاص.

أو نرى أن وزارة الزراعة قد قامت بإنشاء كلية للزراعة بحكم الاختصاص.. وهكذا نرى مستقبلاً أن كل وزارة أصبحت "وزارة للتعليم العالي" دون أن ندرك ذلك وأصبحت هذه الوزارات تمارس مهمة التعليم العالي من تلقاء نفسها وأصبح التعليم العالي فوضى دون ضوابط إشرافية واحدة.

أيها الأخوة إذا كانت وزارة التعليم العالي والجامعات مقصرة تقصيراً في مسئولياتها وكانت سبباً مباشراً في عدم تلبية احتياجات المجتمع من بعض التخصصات الهامة الطبية والفنية فإن هذا التقصير الكبير الملاحظ لا يعطي وزارة الصحة ولا وزارة التربية والتعليم ولا غيرهما من الجهات الحكومية مستقبلاً الحق في التفرد بإنشاء كليات جامعية منفردة كل حسب اختصاصه مما يؤكد انفراط العملية التعليمية العليا في بلادنا وتشتتها بين العديد من الوزارات دون أي ضوابط.

ان الوضع لدينا على ما يبدو أصبح اليوم في حاجة إلى قرار عاجل يحفظ للتعليم العالي وحدته واستقلاليته وهيبته تحت مظلة وزارية واحدة تكون قادرة عملياً وإدارياً وعلمياً على تلبية حاجة المجتمع وخاصة التخصصات العلمية والطبية والفنية التي تحتاج إليها تنمية بلادنا حاضرا ومستقبلا أكثر من أي وقت مضى وأجبرنا بسبب ذلك على الاستعانة بغير السعودي رغم أن هناك مئات الآلاف من الشباب السعودي المؤهل للانخراط في هذا التخصص التعليمي الهام ولكن لا يعلم سبب عدم إعطائه الفرصة في التعليم رغم حاجتنا إليه فهل نتدارك هذا الأمر!!